

ورشات كلام أخرى أم بداية مثمرة لسياسة النازحين الداخليين في الجنوب الإفريقي؟

غرايم رودجرز

تضرروا جزاء الاستعمار والعنصرية وهم مهمشون اجتماعيا ولا يملكون حتى أرضا ليعيشوا عليها. هل من الواقعي توقع اتخاذ الدول الإفريقية الجنوبية خطوة سياسية تعترف بالتواطؤ في إزاحة الجماعات الأضعف من دوائرهم الانتخابية؟ وهل تكون درجة ما من النزوح الداخلي ثمنا حتميا للتطور في مناطق الجنوب الإفريقي مع الأخذ بعين الاعتبار الضعف الدستوري للدول والكفاح المستمر من أجل شرعية سياسية إضافة إلى الشبكة المعقدة التي دائما ما ستعود خيوطها إلى الدعم الدولي؟

لقد زرع المؤتمر حوارا حيويا و بناءا حول طبيعة النزوح الداخلي على المستوى الإقليمي. أما عن المدى الذي سينمو إليه الحوار ليصبح مجموعة من الردود الإيجابية، فهذا يتوقف على قدرة ذوي العلاقة، خاصة الحكومات، على الاعتراف و مواجهة سياسة الإزاحة الداخلية بشكل مباشر.

غرايم رودجرز هو زميل باحث في مركز دراسات اللاجئين، وبريده الإلكتروني هو: graeme.rodgers@qeh.ox.ac.uk

يمثل هذا المقال آراء الكاتب الشخصية وبالتالي لا يعكس آراء منظم حلقة البحث أو ممولي الدراسة. وسيتم قريبا نشر تقرير حلقة البحث من قبل مشروع بروكينز-بيرن حول موضوع النزوح على الموقع التالي: www.brook.edu/fp/projects/idp/conferences/contents.htm

١ لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة

www.brook.edu/fp/projects/idp/conferences/SADCPaper.pdf

<http://www.news24.com/News24/Africa/2>

[Zimbabwe/0,,2-11-1662_1741736,00.html](http://www.relieffweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/Zimbabwe/0,,2-11-1662_1741736,00.html)

www.relieffweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/MIRA-6EU96Y?OpenDocument

MIRA-6EU96Y?OpenDocument

لدعم المجتمع الدولي للحكومات والتي عليها السماح للنازحين بالإفادة من الدعم الإنساني. واعتبرت الحكومات الوطنية على أنها المحور المركزي الذي يجب أن تنظم ردهه واعتبر الداعمون والهيئات الإقليمية والدولية على انهم بالغو الأهمية. وتم استقبال التوجيهات المتعلقة بالنزوح الداخلي بقبول شامل ودعم متكرر.

إلا أنه وعلى الرغم من التحمس العام للتخفيف من مشاكل النازحين، أظهرت الإشارات العرضية إلى حالات معينة، شقوفا خطيرة في الدعم الظاهري. فقد حرص ممثلو الحكومات على تأكيد سيادتهم على المستوطنات وحققهم المطلق في حكمها. وكان هذا عند التأشير إلى أن مبادرات دول معينة انحلت (أو هددت بالانحلال) إلى حالات نزوح داخلي. حيث برروا هذا الموقف الدفاعي بالإشارة إلى حملات تشويه السمعة الدولية التي تستهدف حكوماتهم وتحد من تطورها سواء كانت هذه الحملات من تنظيم حكومات أجنبية أو منظمات دولية غير حكومية.

لقد كشفت هذه الردود الغير معلنة عن توتر حول سياسة تعريف هؤلاء الذين اجبروا على الانتقال من مسكنهم على أنهم نازحون داخليا أم لا. إن المخاطر وراء هذا الصمت الدبلوماسي مقلقة للغاية. فمثلا، على الرغم من رفض حكومة زيمبابوي تعريف هؤلاء المتأثرين بعملية موراماتسفينيا (المعروفة أيضا بحملة إعادة النظام، بدأت بتاريخ ١٩ مايو/أيار ٢٠٠٥ على شكل عمليات قمع للتجارة والإسكان الغير شرعيين من قبل حكومة زيمبابوي بزعامة روبرت موغابي، إلا أن القمع تتطور ليصبح حركة تشريد وطرد ضد الفقراء الذين وصل عددهم إلى ٢,٧ مليون شخص) ٢ على أنهم نازحون داخليا، فقام ممثلو عدد من الدول الإفريقية بترديد ما قاله والتر كالتن ممثل الأمين العام لحقوق النازحين داخليا واصفا زيمبابوي على أنها «حالة إزاحة داخلية ضخمة» ٣.

أما أنا، فأتساءل عن مدى تأثير الشعور الإيجابي في الحلقة على حياة جماهير من أفارقة الذين

عقدت حلقة عمل في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) في غابورن عاصمة بوتسوانا من ٢٤ وحتى ٢٦ أغسطس/ آب من العام الحالي. مدعومة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومشروع بروكينز برن حول النزوح الداخلي ١ جمعت الحلقة نطاقا واسعا من العاملين بمن فيهم حكومات الجنوب الإفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني إضافة إلى الممولين والباحثين الأكاديميين الذي أسفر عن حوار خلاق وساخن أحيانا نظرا للتنوع الواسع من حيث المنطلق ووجهات النظر. إلا أن الحوار كان مباشرا بإخصاب عبر نقافي للأفكار و بداية بالغة الأهمية حول الديناميكيات الإقليمية المتعلقة بالإزاحة الداخلية في دول جنوب إفريقيا.

وكان من بين المواضيع التي طرحت في الحلقة مشاكل تعريف مصطلح النازح الداخلي والصعوبات الكامنة في خلق معلومات موثوق بها على صعيد طبيعة النزوح الداخلي من جهة، وتطور آليات فعالة في مختلف المستويات من جهة أخرى والذي من الممكن أن يعالج بدوره أزمات حالية و يحول دون حدوثها مستقبلا. و كما كان متوقعا، فقد ركز اهتمام لا بأس به على الدول التي تعاني هذه الأزمات بشكل كبير ومنها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا و موزمبيق. كما ركز الاهتمام على النازحين جزاء انعدام الأمن الغذائي وبرامج التطوير الحضري. وقام الأكاديميون والمدافعين عن النازحين ببحث مشاكل النزوح الداخلي بشكل أوسع و على إدراك مشكلة تراكم النازحين جزاء نتيجة التفرقة العنصرية و الاستعمار والتجارب الكارثية التي تلت الاستعمار من هندسة اجتماعية وخصخصة أشكال التطوير الواسع الذي يؤثر على الدول النامية وبشكل كبير.

وأعاد المشاركون التأكيد على أن مشكلة النازحين لن تحل إلا من خلال استجابة دولية وإقليمية ودون إقليمية و محلية تتسق بدقة متناهية. وركز المشاركون على الحاجة الملحة